S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2856
21 April 1989

ARABIC

# مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والخمسين بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٣٠

| | |
|---|---|
| الرئيس : السيد بيلونوغوف | (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) |
| الاعضاء : | |
| اثيوبيا | السيد تاديسي |
| البرازيل | السيد ألينكار |
| الجزائر | السيد اويحيى |
| السنغال | السيد با |
| الصين | السيد لي لويي |
| فرنسا | السيد بلان |
| فنلندا | السيدة راسي |
| كندا | السيد فورتييه |
| كولومبيا | السيد بنيالوسا |
| ماليزيا | السيد رجالي |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية | السيد بيرتش |
| نيبال | السيد رانا |
| الولايات المتحدة الامريكية | الآنسة بيرن |
| يوغوسلافيا | السيد كوتفسكي |

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أُقـرَّ جدول الأعمال .

الحالة المتعلقة بأفغانستان

رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال للبعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة (S/20561)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند أدعو كلا من وزير الشؤون الخارجية لأفغانستان وممثل باكستان إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثلي تركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الديمقراطية الألمانية والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكوبا ومدغشقر والمملكة العربية السعودية ومنغوليا ونيكاراغوا والهند واليابان واليمن الديمقراطية إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد عبد الوكيل (أفغانستان) والسيد عمير (باكستان) المقعدين المخصصين لهما على طاولة المجلس ، وشغل السيد أكسين (تركيا) والسيد تشاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد زاخمان (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) والسيد المصري (الجمهورية العربية السورية) والسيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) والسيد نغوين دوك هونغ (فييت نام) والسيد أوراماس أوليفا (كوبا) والسيد رابيتافيكا (مدغشقر) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) والسيد دوغيرسورين (منغوليا) والسيد سيرانو كالديرا (نيكاراغوا) والسيد غاريخان (الهند) والسيد كاغامي (اليابان) والسيد الاشطل (اليمن الديمقراطية) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا وبلغاريا وجزر القمر والعراق يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق ، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد دياكينغا سيراو (أنغولا) والسيد ستريسوف (بلغاريا) والسيد مؤمن (جزر القمر) والسيد صميدة (العراق) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/20585 التي تحوي نص رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الأول ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد كيتيكهون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسر وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن يرى من يترأس أعمال مجلس الأمن هذا الشهر ابنا من أبناء الاتحاد السوفياتي ، وهو بلد تربطنا به علاقات ممتازة من الصداقة والاخوة والتعاون المتعدد الوجوه . وإذ ندرك - سيدي الرئيس - صفاتكم البارزة كدبلوماسي وحكمتكم ومعرفتكم التامة بالشؤون الدولية ، فإننا متأكدون من أن مداولات المجلس الحالية ستكلل بالنجاح . ويود وفد بلادي أيضا أن يهنئ السفيرة أبسا كلود ديالو ، الممثلة الدائمة للسنغال على الاسلوب القدير الذي أدارت به أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس . ونود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لنقدم شكرنا الخالص لأعضاء المجلس للتفضل بالموافقة على طلبنا التكلم هنا بشأن هذه المسألة الهامة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين والمعروضة على المجلس الآن .

إن العملية الدبلوماسية التي بدأها الأمين العام للأمم المتحدة ، والجهود المتواصلة التي بذلتها جميع الأطراف المعنية لحل المشكلة الأفغانية أدت في العام الماضي إلى توقيع اتفاقات جنيف ، التي رحب بها المجتمع الدولي بحرارة وبامتنان . وتلك الاتفاقات التي كانت نتيجة لمساع حثيثة وطويلة ، وقّعتها جمهورية أفغانستان وجمهورية باكستان الاسلامية ، مع الدولتين العظميين ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية كضامنين ، وتحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة . وهي تعدّ انجازا معززا لآلية الأمم المتحدة للتسوية السلمية للنزاعات ، ومن ثم فإنها تفتح الطريق للتسوية الشاملة للحالة في أفغانستان وفي المنطقة .

بعد التوقيع على الاتفاقات كرّس الاتحاد السوفياتي وجمهورية أفغانستان نفسيهما لتنفيذها تنفيذا حازما . ووفقا للاتفاقات ، وفي ١٥ شباط/فبراير من هذا العام ، تم انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان . وهذا الاحترام الصارم للجدول الزمني الوارد في اتفاقات جنيف ، الذي رحّب به المجتمع الدولي وقدّرته الأمم المتحدة ، يشهد على اخلاص الاتحاد السوفياتي ورغبته الواضحة في تسوية المشكلة

بالوسائل السلمية . إلا أنه من المؤسف جدا أن بلدانا أخرى موقّعة على الاتفاقات ارتأت عدم الوفاء بالتزاماتها الدولية لدوافع سياسية معروفة . فقد جرى توسيع نطاق القواعد العسكرية لتدريب جماعات افغانية متطرفة مسلحة على أراض اجنبية ؛ وأصبح اشتراك مستشارين وخبراء أجانب متخصصين في الانشطة الارهابية أكثر نشاطا - وباختصار ، لم يتوقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لافغانستان ، بل على العكس جرى تصعيده بشكل خطير . والحالة المتوترة في افغانستان لم تنته ، وإنما أصبحت أكثر خطورة على شعب افغانستان وشعوب بلدان أخرى في المنطقة .

ان شعب أفغانستان - شأنه شأن شعوب العالم الاخرى - له الحق في أن يعيش في سلام حتى يعيد بناء بلده الذي مزقته الحرب . والذين أشاروا في الماضي مسألة وجود قوات أجنبية في افغانستان كذريعة قوية لتدخلهم في شؤون أفغانستان يواصلون اليوم إخفاء سياساتهم التدخلية باللجوء إلى ذرائع أخرى . فبدلا من تعزيز الحوار فيما بين طوائف الشعب الافغاني لتحقيق التصالح الوطني الذي بدأته الحكومة الشرعية لجمهورية افغانستان ، على نحو ما طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والاربعين ، لا تزال تلك الدوائر تشجع المتطرفين الافغان المسلحين على اللجوء إلى الوسائل العسكرية وإلى الاستيلاء على السلطة بالقوة والعنف . ومما يدعو إلى الشجب بشدة أن سفك الدماء وحرب الاشقاء التي يقاتل فيها الافغاني الافغاني يستخدمان لتنفيذ أهداف سياسية .

ان الحالة الراهنة كما تبدو ، تتعارض دون شك مع اتفاقات جنيف والقرارات التي اتخذها مؤتمر وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز والقرارات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والاربعين . وهذه الحالة ، ان لم تعالج ، يمكن أن تؤدي إلى نزاع اقليمي واسع النطاق . ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده للقضاء على حالة التوتر هذه ولايجاد حل سلمي لمشكلة افغانستان .

وفي الوقت الذي لا يزال الانفراج والحوار سائدين فيه في العلاقات الدولية ، من الصعب تفهم دوافع الذين يواصلون الدعوة إلى استخدام القوة لحل النزاع في أفغانستان . ان تشكيل ما تسمى حكومة مؤقتة على أراضي دولة أجنبية ، وهو اجراء عارضته في الواقع جماعات معارضة مسلحة أخرى ، بدلا من أن يسهم في التسوية السلمية للمشكلة ، لا يؤدي إلا إلى مزيد من التدهور . إن هذا الوقت ينبغي ألا يكون وقت إراقة الدماء الأفغانية ، وإنما أن يكون بالاحرى وقت مساعدة الشعب الأفغاني على التصالح وعلى تسوية نزاعه بالوسائل السلمية .

ومن الواضح من الشواهد أن أعمال العدوان والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان ، وبخاصة في أعقاب الانسحاب الكامل لفصائل القوات العسكرية المخفضة للاتحاد السوفياتي ، قد تكشفت . ويرى وفد لاو أن على مجلس الأمن الذي أوكلت اليه مهمة صيانة السلم والأمن الدوليين أن يتخذ الخطوات الضرورية ليمنع النتائج الخطيرة المترتبة على أعمال العدوان والتدخل هذه قبل استفحالها .

لقد طالت معاناة الشعب الافغاني وهو يتحمل بالفعل ما لا يحتمل ، ولا بد من بذل كل الجهود اللازمة لوضع حد لهذه الحرب التي لا معنى لها والتي تدور رحاها بين الاخوة في أفغانستان بتشجيع من الخارج . إن المعركة المميتة التي دارت أخيرا حول مدينة جلال أباد والتي تركت الآلاف من القتلى والجرحى قد بينت بوضوح أن الاسلوب العسكري لا يمكن أن يسهم في حل الصراع الافغاني . وكلما عُجِّل أكثر بإقامة الاتصالات والحوار بين الافغان داخل البلد وخارجها ، كانت الفرصة أقرب لاستعادة السلام في ذلك البلد ، وذلك لصالح السلم والاستقرار في المنطقة وفي العالم أجمع .

وفي هذا السياق يرحب وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بسياسة المصالحة الوطنية التي أعلنتها حكومة جمهورية أفغانستان ويهيب بالمجتمع الدولي أن يسهم اسهاما فعالا في انجاح هذا الحوار بين الافغانيين . وفي هذا العهد الجديد من الانفراج والتعاون الدوليين ، تتطلب المشكلة الافغانية ، شأنها في ذلك شأن جميع الصراعات الاقليمية الاخرى ، حلا سياسيا وليس عسكريا . وهذا هو سبيل العمل الوحيد لتمكين الشعب الافغاني من استعادة السلام الذي يحتاج اليه حاجة ماسة بغية إعادة بناء بلده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الاتحاد السوفياتي والى شخصيا .

المتكلم التالي هو ممثل نيكاراغوا . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد سيرانو كالديرا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن عن شهر نيسان/ابريل . ويسعد وفد بلدي أن يتولى ممثل بلد تربطنا به روابط الصداقة الوطيدة والاحترام المتبادل قيادة عمل هذا المحفل السامي .

وأود في نفس الوقت أن أعرب عن تقديرنا لممثلة السنغال السفيرة أبساكلود ديالو لادارتها عمل المجلس في الشهر الماضي بطريقة عززت من هيبة بلدها .

وتخاطب نيكاراغوا المجلس وهي مقتنعة أكثر من ذي قبل بأن الالتزام الدقيق بالقانون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى واحترام السيادة والسلامة الاقليمية وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية يجب دائما أن تحكم العلاقات بين الدول ، وبصفة خاصة في وقت حساس وهام كالوقت الحالي . ولا يمكن أن يكون هناك بديل عن المبادئ والاهداف الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، والدفاع عنها هو مسؤولية المجتمع الدولي .

وقد أسعد نيكاراغوا سعادة عميقة أن ترحب ، مع بقية أعضاء المجتمع الدولي ، باتفاقات جنيف ، على أساس أن الشعب الافغاني سيكون حرا في صنع مصيره بنفسه في ظل جو من الحرية وعلى أساس مصالحه الوطنية ذاتها . إننا نأسف لمسار الاحداث ونستنكر أن يصبح بلدان صديقان من بلدان عدم الانحياز في حالة مواجهة وأن يستمر التدخل من خارج المنطقة في شؤون أفغانستان .

إن اتفاقات جنيف انعكاس لنص ميثاق الامم المتحدة وروحه وقد وقّعت بهدف محدد هو التوصل الى تسوية شاملة للحالة في أفغانستان وضمان تعزيز السلم والامن في المنطقة . وقد تم التوقيع على تلك الاتفاقات مع أخذ مصالح الشعب الافغاني ذاته ومصالح الاطراف المختلفة المشتركة في الصراع في الاعتبار . والمادة الثانية من الاتفاقات واضحة تماما في النص على أن يمتنع الطرفان المتعاقدان عن ابرام أي اتفاقات أو أية تسويات مع دول أخرى قد يكون هدفها التدخل بأي شكل في شؤونها الداخلية والخارجية . وإن استخدام القوة بأي شكل من الاشكال بغية الاخلال بالنظام الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي ، أو الاطاحة بالنظام في أي منهما محظور بحكم تلك الاتفاقات .

وبالمثل ، فإن البيان الذي وقعت عليه حكومة الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ينص ، ضمن أمور أخرى ، على احترام الالتزامات الواردة في الاتفاقات الثنائية بين جمهوريتي أفغانستان وباكستان ، والمبادئ التي ينبغي أن تحكم العلاقات المتبادلة بينهما ، وخاصة عدم التدخل بأي

شكل من اشكاله . وهذا يمثل التزاما من جانب القوتين العظميين يجب على كل منهما الوفاء به .

ومن المعروف أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تنفيذا للاتفاقات ، قد سحب قواته تماما من أفغانستان . وهذا اسهام لا يمكن انكاره في محاولة التوصل الى اتفاق تفاوضي بين حكومة جمهورية أفغانستان والمعارضة لإنشاء حكومة للمصالحة الوطنية .

ولسوء الطالع ، لم تقم جميع الأطراف بتنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذا تاما . بل على العكس من ذلك ، وانتهاكا لروح الاتفاقات ونصها ، لا يزال يجري تشجيع المساعدة العسكرية وتقديمها الى القوات غير النظامية ، مما يشجع على الاستمرار في العمليات العسكرية التي سببت معاناة كبيرة للشعب الافغاني والتي تعوق الجهود الرامية الى التوصل الى حل تفاوضي سياسي للمشكلة .

وتنفيذا لاتفاقات جنيف ، فإن ما يتعرض للخطر ليس هو مجرد مصالح البلدان الداخلة في الصراع مباشرة وهيبتها ، بل أيضا مصالح المجتمع الدولي وهيبته ، لأن الارادة السياسية للدول في ايجاد حلول تفاوضية سياسية لحل الصراعات توضع موضع الاختبار ، واثنتان من تلك الدول من الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن .

وفي خلال هذه المناقشة استمعنا باهتمام إلى بيانات تأييد حق تقرير المصير ، وحاجة الشعب الأفغاني إلى أن يقرر مصيره بنفسه بدون قسر أو تدخل أجنبي . وقد استمعنا أيضا إلى طلب موجه إلى المجتمع الدولي لكي يقوم بدور أكثر فعالية دعما لشعب أفغانستان سواء بالنسبة لعودة اللاجئين ، أو في اعادة تعمير البلاد نفسها . ولكن لابد أن تقترن الأقوال بالأفعال حتى تتسق مع نص اتفاقات جنيف .

إن وفدي الذي يؤيد ، دون تحفظ ، دور الأمم المتحدة في صون السلم الدولي ، يعتقد أن وضع بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان في مناطق الحدود في أفغانستان من شأنه أن يسهم في تخفيف التوتر ، وأن يضع حدا لهذه الحرب الرهيبة . وبهذه الطريقة يمكن تهيئة الظروف الضرورية ليختار الشعب الأفغاني قادته في إطار سياسة المصالحة الوطنية دون قسر وبدون تدخل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل نيكاراغوا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الاتحاد السوفياتي وإليّ شخصيا .

السيد تاديسي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : دعوني في مستهل كلمتي أن أنقل إليكم سيدي تهنئة وفدي لتوليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر نيسان/ابريل . إن صفاتكم القيادية التي اتضحت من تناول القضايا الحساسة في الاسبوعين الماضيين هي دليل كاف على الحكمة ، والتجربة الثرة التي جلبتموها إلى المجلس . ولذلك يسعدني أن أؤكد لكم ثقتنا فيكم رئيسا ، وتعاوننا الكامل في أداء المسؤولية الكبرى التي تضطلعون بها .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن ارتياحنا وتقديرنا القلبي لشقيقتنا الممثلة الدائمة للسنغال ، سعادة السفيرة ابسا كلود ديالو على الحكمة التي أدارت بها شؤون المجلس خلال رئاستها له في الشهر الماضي .

في العام الماضي ، في ١٤ نيسان/ابريل تنفس المجتمع الدولي الصعداء لدى توقيع الاتفاقات الخاصة بتسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان . والحقيقة ، أن ذلك كان انجازا من الانجازات البارزة التي ترمي إلى وضع حد للمعاناة الإنسانية الناجمة

عن اقتتال الاخوة على مدى عقد من الزمان في تلك البلاد . وحيث أن الصكوك التي اشتملت على التسوية كانت نتاج مفاوضات مضنية بدأت منذ عام ١٩٨٢ ، فقد كان هناك أمل كبير في أنه لدى دخولها حيز النفاذ واحترامها احتراما كاملا من جانب كل الأطراف سوف يتحسن الوضع في أفغانستان وانطلاقا من هذه القناعة ذاتها فإن الجمعية العامة خلال دورتها الثالثة والاربعين ، رحبت أيضا بإبرام هذه الاتفاقات باعتبارها تشكل خطوة هامة نحو التوصل إلى حل سياسي شامل لمشكلة أفغانستان .

ولقد شهد المجتمع الدولي هذا الاسبوع الذكرى السنوية الاولى للتوقيع على اتفاقات جنيف . واليوم كلنا يعلم إذا كانت هذه الاتفاقات قد أدت إلى تغيير في الحالة في أفغانستان فإن هذا التغيير هو انسحاب القوات الاجنبية ، التي كان وجودها في ذلك البلد مسألة تثير خلافا خطيرا ، وما يترتب عليه من آثار خطيرة في العلاقات بين الدول الكبرى . وفي امتثال كامل لأحكام الاتفاقات سحب الاتحاد السوفياتي قواته . ولكن الحالة في أفغانستان لا تزال حرجة .

إن الحوار المتوقع فيما بين الافغانيين من أجل إنشاء حكومة عريضة القاعدة لم يحدث بعد ، ولا تزال الجبال والحقول في أفغانستان مسرحا للصراع المسلح بين قوات الحكومة ، ومجموعات المعارضة . ومن سوء الحظ أنه لا أهداف الاتفاقات ولا المبادرات السياسية والدبلوماسية المتعددة في العديد من العواصم تبدو أن لها أي أثر في الضغط على المعارضة المسلحة للحديث عن السلام ، وليس شن الحرب . وبسبب نزوع المعارضة إلى الإطاحة بالحكومة الافغانية أو محاولة استبعادها من أية عملية سياسية ترمي إلى تقرير مستقبل البلاد ، فإن شعلة الصراع والحرب ما زالت مستعرة .

والحوار لا يبدو في رأي المعارضة بديلا لا غنى عنه لاراقة الدماء . فالمعارضة رفضت مؤخرا وقف إطلاق النار المقترح بمناسبة شهر رمضان ، ومع الاسف أثبتت مرة أخرى ، اختيارها للحل العسكري لمشكلة أفغانستان . ونحن نثق أنه لا أحد في كامل عقله يمكن أن يقبل هذه الحالة التي تنطوي على خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات باعتبارها أمرا يمكن قبوله سياسيا ، وتبريره أخلاقيا .

إن محنة أفغانستان تتطلب إجراءات عاجلة . إجراءات يكون من شأنها أن تيسر التوصل إلى وقف سريع لإطلاق النار وخلق طروف تؤدي إلى الحل السلمي للمشكلة . وفي رأينا أن اتفاقات جنيف التي على أساسها انسحبت القوات الأجنبية ، مقرونة بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء خلال الدورة الثالثة والأربعين ، لا تزال توفر الشروط اللازمة لمحادثات السلام بين الأفغانيين بغية تمكين الأفغانيين من أن يقرروا مستقبلهم بدون أي تدخل أجنبي من أي نوع .

إن نظرة مدققة للأزمة المستمرة في أفغانستان تحملنا على أن نقدم الملاحظات الثلاثة التالية :

أولا ، إن تشدد مجموعات المعارضة للدخول في اتفاق وقف إطلاق النار ، وبدء حوار بين الأفغانيين أنفسهم بما فيهم حكومة أفغانستان ، يعتبر عقبة كبرى أمام المصالحة الوطنية ، وإعادة السلام والأمن إلى شعب أفغانستان .

ثانيا ، إن عدم التزام بعض الأطراف بأحكام اتفاقات جنيف التزاما كاملا يعتبر مشكلة بحاجة إلى أن تعالج على نحو مناسب حتى لا يضيع الزخم الناجم عن تنفيذ بعض أحكام الاتفاقات .

وثالثا ، إن الدولتين الضامنتين لاتفاقات جنيف ، وبوصفهما عضوين دائمين في مجلس الأمن ، ونظرا لمسؤولياتهما الكبرى في الشؤون العالمية ، تحتاجان إلى إعادة فحص الفشل الحالي ، وذلك حفاظا على مصداقيتهما ، ودورهما الهام في المجتمع الدولي .

إننا لا نعتقد أن تبادل الاتهامات سيحقق تغيرا في الموقف المتفاقم والمستقطب في أفغانستان . ونحن إذ ننظر في هذه المسألة . لابد أن نعترف بأن الأرواح لا تزال تزهق ، والممتلكات لا تزال تدمر ، ولا يزال الكثيرون مكرهين على أن يعيشوا في المنفى . وفي ضوء ذلك ، فإن الحد الأدنى الذي يتوقعه شعب أفغانستان هو اعادة الحالة إلى طبيعتها في البلاد .

ومنذ بدأنا هذه المناقشة في مجلس الأمن ، وبرغم اختلاف وجهات نظر الأطراف المعنية ، يشجّعنا كثيرا أنه إذا توفرت الإرادة السياسية ، فإن المشكلة لن تستعصي على الحل . ويشجّعنا أيضا حقيقة أن جميع الأطراف تعتبر أن اتفاقات جنيف تصلح حتى الآن لحل مشكلة أفغانستان . وأُبلغ مجلس الأمن أن جميع أطراف الاتفاقات ترفض استخدام القوة كوسيلة لتسوية الصراعات في العلاقات فيما بين الدول . وهذه عناصر إيجابية . وأفغانستان وباكستان في حاجة إلى أن تبنيا على هذه العناصر الإيجابية لتغيير الوضع السلبي الحالي . وبهذه الروح نطالب جميع الأطراف في هذه الاتفاقات بأن تحترم التزاماتها احتراما كاملا .

إن أفغانستان وجيرانها سيستفيدون من السلام . وفي هذا الصدد يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعملا على كفالة احترام جميع الأطراف للاتفاقات . ولتحقيق هذا الهدف نؤيد الطلب الخاص بتعزيز بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان بما في ذلك وضع أفراد في مواقع إضافية على الحدود في أراضي الجانبين ، حتى تتمكن البعثة من الاضطلاع بفاعلية بمسؤولياتها وتساعد في منع المزيد من التردي في الحالة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل اثيوبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل فييت نام . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد نغويان دوك هونغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الرفيق الرئيس ، أود في البداية أن أنقل لكم ولسائر الأعضاء في مجلس الأمن اعتذار سفير بلادي لعدم تمكنه من الحضور إلى هنا اليوم للإدلاء ببيانه نظرا لحالته الصحية . ولذلك فإنني بالنيابة عنه سأدلي بالبيان في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن .

الرفيق الرئيس ، يشرفني أن أنقل لكم تهانئ سفير بلادي وتهانئي الخاصة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن . ويود وفد فييت نام أن يعرب عن ثقته الخالصة في أن يؤدي

المجلس تحت قيادتكم الحكيمة الماهرة عمله بنجاح . والاتحاد السوفياتي الذي تمثلونه يحظى بتقدير كبير لإسهاماته العظيمة في قضية السلم والأمن الدوليين .

وينتهز وفد بلادي هذه الفرصة ليعرب عن تقديره لسلفكم سعادة السيدة إبسا كلود ديالو للطريقة الممتازة التي أدارت بها عمل المجلس في الشهر الماضي .

منذ عام وُقّعت اتفاقات جنيف المتعلقة بأفغانستان بعد عملية دبلوماسية صعبة وشاقة وطويلة وقد رحبنا جميعا بهذا الحدث بحماس وتوقعات كبيرة . ومنذ توقيع هذه الاتفاقات كنا جميعا نأمل أن تتحقق تسوية شاملة في أفغانستان وحولها ، وأن يكفل السلم وحسن الجوار وأن ينتهي في نهاية المطاف عقد من التوتر والمواجهة ويبدأ فصل جديد في العلاقات بين بلدان المنطقة . ومنذ ذلك الحين انتهجت حكومة جمهورية أفغانستان ، بالتزام دقيق لتلك الاتفاقات ، وبحسن نية ، سياسة المصالحة الوطنية وبذلت كل جهد لضمان السلم والأمن في المنطقة . وبالمثل أكمل الاتحاد السوفياتي ، بموجب اتفاقات جنيف ، سحب قواته من أفغانستان بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ كما كان محددا واتخذ إجراءات للوفاء بالتزاماته . وكان من الممكن أن تنفذ جميع الأحكام الأخرى في اتفاقات جنيف إذا ما بذلت الأطراف المعنية الأخرى جهود حسن النية مماثلة ووفت بالتزاماتها وامتنعت عن أي عمل يعوّق سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ، ويعرقل تحقيق السلم والأمن في المنطقة . ومن المؤسف أن الأمور لم تسر على هذا النحو .

من المزعج أيضا أن أعمال التدخل العسكري الأخيرة في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان ازدادت كثافة واتخذت أبعادا أوسع وأشد خطورة . والواقع أن أعمال التدخل هذه تحولت من الحرب غير المعلنة التي فرضت في الـ ١٠ سنوات الماضية ، إلى حرب عدوانية ضد بلد ذي سيادة . وبغية إذكاء نيران الصراع المسلح بين الأشقاء واصل المتطرفون المعارضون ، الذين يتلقون التشجيع وإمدادات السلاح من الخارج ، الحرب حتى وصلت إلى مستوى بالغ من الخطورة والعنف ، وذلك ضد تطلعات الشعب الأفغاني وبما يتعارض مع مصالح السلم والأمن في المنطقة . إن إنشاء ما يسمى حكومة مؤقتة

لأفغانستان في أرض أجنبية أخيرا عمل غير شرعي ولن يؤدي إلاّ إلى إطالة سفك الدماء وزيادة تعقيد الحالة وعدم الاستقرار في المنطقة .

وفي نفس الوقت لاتزال أراض أجنبية تستخدم في التدريب العسكري للمجموعات المعارضة ، ولتكديس ونقل الأسلحة والذخائر ، ونقطة انطلاق للتدخل والعدوان على جمهورية أفغانستان . إن جميع هذه الأعمال تتعارض كلية مع أحكام اتفاقات جنيف ولابد من إدانتها ووضع حد لها باتخاذ جميع التدابير الفعالة الممكنة .

وفي مواجهة هذه الحالة ناشدت حكومة جمهورية أفغانستان مرة بعد أخرى ، من أجل التوصل إلى تسوية بالوسائل السياسية ومن أجل المصالحة الوطنية ، والالتزام الدقيق باتفاقات جنيف . وفي الرسالة المؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩ الموجهة إلى ضامني اتفاقات جنيف وإلى الأمين العام للأمم المتحدة حث رئيس جمهورية أفغانستان على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تدهور الحالة . كما طلبت الحكومة السوفياتية إلى الأمين العام وإلى الولايات المتحدة اتخاذ أسرع التدابير الناجعة من أجل وقف التدخل الخارجي في أفغانستان وتنفيذ اتفاقات جنيف بأكملها . إن التوصل إلى تسوية سياسية للحالة ، سيفيد شعوب المنطقة ويخدم مصلحة السلم والأمن الدوليين . ومن الضروري في هذا الصدد أن نكرر الإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٣٠/٤٣ الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء والذي تدعو فيه بإلحاح إلى الاحترام الدقيق والتنفيذ المخلص لاتفاقات جنيف من جانب جميع الأطراف المعنية التي ينبغي أن تتقيد تقيدا تاما بنص تلك الاتفاقات وروحها .

ان الشعب الفييتنامي ، الذي تربطه بالشعب الافغاني أواصر الصداقة الوطيدة يتشاطر تماما قلقه العميق ازاء التطورات الاخيرة التي نتجت عن هذه الاعمال التي تتسم بالتدخل والعدوان ، وهو يطالب بوقفها ومنعها على الفور . وفي هذا الوقت ، تعرب فييت نام ، حكومة وشعبا ، كما كان الحال دائما ، عن التضامن الاخوي والتأييد القلبي لحكومة أفغانستان وشعبها في دفاعهما الباسل عن وطنهما . ونؤيد النداء الذي صدر في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩ في رسالة رئيس جمهورية أفغانستان والاقتراحات التي وردت في البيان الذي ألقاه أمام هذ المجلس السيد عبد الوكيل ، وزير خارجية أفغانستان . ولن يتحقق حل المسائل الداخلية في أفغانستان إلا عن طريق مفاوضات سلمية بين مجموعات المعارضة الافغانية ، ترمي الى المصالحة الوطنية ، ووقف سفك الدماء ، وإقامة حكومة عريضة القاعدة مقبولة لجميع المعنيين بالأمر ، كما اقترحت جمهورية أفغانستان .

ونأمل أن تلقى تلك النداءات الرد الايجابي من جانب الأطراف المعنية . ونأمل أيضا أن تؤدي المداولات الحالية للمجلس التي دعت اليها جمهورية أفغانستان شعورا منها بقدر كبير من المسؤولية بهدف تحقيق تسوية سياسية ، الى أن يتخذ المجلس التدابير الفعالة لتنفيذ ولايته المتمثلة في صيانة السلم والأمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل فييت نام على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ والى بلادي .

المتكلم التالي ممثل جزر القمر . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، يسعدني بالغ السعادة أن أعبر عن تهاني وفدي لكم لتوليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي . ان مهاراتكم الدبلوماسية وحكمتكم ، فضلا عن احترام معظمنا العميق لدور بلدكم وإسهامه في حل الكثير من المشكلات الدولية ، بما فيها المسألة قيد المناقشة ، ستضمن تحقيق النجاح في مداولات المجلس هذه .

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي العميق للطريقة النموذجية التي أدارت بها السفيرة ابسا كلود ديالو ، ممثلة السنغال ، مداولات مجلس الامن في الشهر الماضي .

حيث ان هذه هي المرة الاولى التي أتكلم فيها في مجلس الامن في هذه السنة ، أود أن أنقل تهاني وفدي الحارة للاعضاء الجدد في مجلس الامن وأن أتمنى لهم كل نجاح في القيام بالمسؤوليات الهامة التي تولوها .

تتفق هذه المداولات مع الذكرى السنوية الاولى للتوقيع على اتفاقات جنيف الخاصة بمسألة أفغانستان ويشعر وفدي بالدهشة ازاء هذه المصادفة . فهل هي يا ترى مصادفة محضة أم أنها أكثر من ذلك ؟ هذا سؤال صعب لم يستطع وفدي حتى الآن أن يحصل على اجابة مقنعة عليه .

ويود وفدي بعد ذلك أن يغتنم هذه الفرصة للذكرى السنوية الاولى لاتفاقات جنيف المتعلقة بأفغانستان ليشيد بأطراف تلك الاتفاقات . وليس هناك أدنى شك في أن ابرام الاتفاقات كان خطوة هامة صوب الحل السياسي المنشود لمشكلة أفغانستان .

بعد عشر سنوات من مطالب المجتمع الدولي المستمرة بانسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان تم أخيرا في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ تحت اشراف الامم المتحدة ابرام اتفاقات في جنيف تقضي بموافقة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على سحب قواته من أفغانستان . وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ اكتمل هذا الانسحاب .

ومن المناسب أن نقول إنه بابرام اتفاقات جنيف في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ واكتمال انسحاب القوات السوفياتية في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، فان الجوانب الخارجية للحالة في أفغانستان قد عولجت بنجاح .

ومن ثم تغير طابع الحالة في أفغانستان ، فهي لم تعد مسألة عدوان أجنبي وتدخل خارجي وأصبحت مسألة صراع داخلي للشعب الافغاني من أجل استعادة حقوقه الوطنية والانسانية ، أي أنها أصبحت مسألة داخلية بحتة لا تدخل في نطاق المادتين ٢٤ و ٢٥ (١) من ميثاق الامم المتحدة . وبالتالي يميل وفدي الى تأييد آراء السفير الشهابي ، ممثل المملكة العربية السعودية عندما أعلن وبحق أن اجتماع المجلس بشأن هذه القضية

"اجتماع تنقصه شرعية الشاكي ، وموضوعية الشكوى ، وعدم اختصاص الجانب المشتكى له" . (S/PV.2853 ، ص ١١)

ولقد أعجب وفدي كثيرا بالطريقة القديرة التي قدم بها الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حججه ضد باكستان خلال جلسة المجلس الماضية . وقد لاحظنا باهتمام كبير أن كل ادعاءاته تستند الى انتهاكات اتفاقات جنيف ، ولابد لي أن أسلم بأنه اذا ثبتت هذه الاتهامات فانها تثير قلق وفدي العميق . ومع ذلك ، لو أن القضية قيد النظر هي في الواقع ليست سوى قضية ادعاءات بانتهاكات اتفاقات جنيف لا يمكن لوفدنا إلا أن يوافق على ما قاله ممثل اليابان عندما شكك في سلامة هذه المداولات .

وبالقطع فان اتفاقات جنيف لابد وأنها تنطوي على أحكام تنص على آلية لتسوية المنازعات الناشئة في اطار هذه الاتفاقات . وفضلا عن ذلك فاننا نفهم أن بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة تعالج هذه المسألة وتقوم على نحو سليم باجراء تحقيق مفصل وبالتالي سيكون من الحصافة أن يحجم المجلس عن الدخول في مناقشة قد تؤثر على نزاهة التحقيق الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة .

إن مناورة عقد المجلس لأغراض دعائية لن تساعد على تحقيق السلام في أفغانستان التي مزقتها الحرب .

اذن يتمثل لب المسألة في هذا الاستمرار المأساوي للصراع في أفغانستان نتيجة لحرمان الشعب الأفغاني باستمرار من حقه في تقرير المصير . ونعتقد أن السلام والاستقرار لا يمكن استعادتهما في أفغانستان إلا بتشكيل حكومة عريضة القاعدة يقبلها الشعب الأفغاني . وتشكيل مثل هذه الحكومة ، وهو حق خالص للشعب الأفغاني ذاته ، أمر اعترفت به اتفاقات جنيف وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٣/٣٠ المتخذ بتوافق الآراء والصادر في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الذي فوض الأمين العام للأمم المتحدة ، في جملة أمور ، تسهيل اقامة حكومة عريضة القاعدة .

لقد آن الاوان لتضميد الجراح العميقة التي عانت منها أفغانستان . فالشعب الأفغاني ، الذي تحمل على مدى ما يقرب من عشر سنوات معاناة تجل عن الوصف ، لا يمكن أن يتوقع منه أحد أن يقبل نظاما لم يقدم له شيئا طوال عشر سنوات سوى الموت والدمار . ولا يمكن حسم الحالة في أفغانستان إلا بالتوصل الى تسوية سياسية شاملة ، وفقا لرغبات الأمة الأفغانية وتشكيل حكومة عريضة القاعدة تمثل الشعب الأفغاني تمثيلا كاملا في ذلك البلد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل جزر القمر على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل العراق . أدعوه الى شغل مقعده على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد صميدة (العراق) : أود في البداية أن أغتنم هذه المناسبة لأقدم لكم التهنئة باسم وفد بلادي على ترؤسكم مجلس الأمن خلال هذا الشهر ، شهر نيسان/ابريل ، الذي يذكرنا دوما بمعاهدة الصداقة العتيدة التي عقدت خلاله قبل ١٧ سنة بين العراق والاتحاد السوفياتي الصديق . إن ما تملكونه من خبرة ثرية ومهارات دبلوماسية يقدم أهم الضمانات لنجاح المجلس في المهمة الموكولة اليه هذا الشهر .

كما أود أن أعرب عن تقديري لسعادة سفيرة السنغال الصديق السيدة كلود ديالو للكفاءة العالية والاسلوب الناجح الذي أدارت به جلسات المجلس خلال الشهر الماضي .

إن من أهم وأبرز العوامل التي تواجهنا كمجتمع دولي في تقرير مدى صواب أو خطأ أية خطوة ، ومدى عدالة وبطلان أية قضية هي الاحتكام الى قواعد القانون الدولي والى مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة التي تتجسد بميثاقها وقراراتها ، وما يترتب عليها من التزامات بموجب الاتفاقيات الدولية ، وبالذات التزام الجميع بالامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها ضد سيادة أية دولة وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي .

لذلك فإن وفد بلادي يؤكد في هذا الصدد ، ونحن نناقش الحالة في أفغانستان ، ضرورة التوصل الى تسوية سلمية تضمن استقلال وسيادة هذا البلد الصديق وعدم انحيازه . ذلك أن أي انتهاك لسيادة واستقلال أية دولة هو خرق واضح لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة وميثاقها .

لقد كان موقف العراق منذ بداية تطور الاحداث المؤسفة ينسجم مع مصلحة الشعب الأفغاني ومصالح شعوب المنطقة ، ومنسجما مع مواقف حركة دول عدم الانحياز ومواقف الأمم المتحدة وقراراتها ، منطلقا في ذلك من الروابط التاريخية التي تربط بين

شعبينا في العراق . وأفغانستان والشعوب الاخرى المجاورة ، وقد ساند العراق في جميع تلك المحافل سيادة واستقلال أفغانستان وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها ، كشروط أساسية لحل سلمي لهذه المشكلة ، وضمان حق الشعب الافغاني في تقرير شكل حكمه واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون أي تدخل أجنبي .

إن استقرار الوضع في أفغانستان يشكل أحد أبرز العوامل التي تساعد على استقرار المنطقة ، وبالتالي تأثير ذلك ايجابيا على ازدهار وتقدم شعوبها وقدرتهم على مواجهة المشاكل الاقتصادية والتنموية ، وانعكاس ذلك ايجابيا على السلم والامن الدوليين وعلى تعزيز علاقات التقارب والانفتاح الايجابية التي تسود العلاقات الدولية ، وبصورة خاصة في مجال تسوية النزاعات الاقليمية .

من هذا المنطلق فإننا ، وبعد أن رحبنا باتفاقات جنيف التي تم التوقيع عليها في الرابع عشر من نيسان/ابريل من العام الماضي بين الاطراف المعنية نهيب بكل الاطراف ان تتجنب كل ما من شأنه تعقيد المشكلة وتعميق أبعادها ، وأن تعمل وفقا لمقررات ومبادئ الامم المتحدة ووفقا لمصالح شعب أفغانستان ومصالح المنطقة والعالم بأسره .

إن طريق العنف واستمرار الخلافات لا يمكن أن يحقق التسوية العادلة في أفغانستان . لذلك فإن العراق ، انطلاقا من إيمانه بمبادئ العلاقات الدولية الايجابية وعلاقات حسن الجوار ، يدعو المجتمع الدولي الى تشجيع الجهود الرامية الى خلق وفاق وطني في أفغانستان وذلك لتجنب الشعب والبلاد المزيد من القتل والتدمير والتشريد فلا شك أن سنوات الحرب الطويلة قد خلفت ما يكفي من المآسي لأبناء هذا الشعب الافغاني ، وتركت ما يكفي من الدمار في الاقتصاد والبناء وكل مجالات الحياة .

إن الشعب الافغاني أسوة ببقية شعوب العالم له الحق في الحياة الكريمة في دولة مستقلة غير منحازة تتمتع بكامل سيادتها وسلامتها الاقليمية . لذلك فإن وفد بلادي ، اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٤٣/٢٠ والذي اتخذته بالاجماع في الجلسة ٤٥ المعقودة بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، يعتبر ما جاء فيه من مبادئ أساسا

ضروريا للجهود والمساعي المطلوبة لوضع حد لمأساة هذا الشعب الصديق ونؤكد دعوتنا لجميع الاطراف ببذل أقصى ما يمكن من جهود لاحتواء المخاطر وتمكين الشعب الأفغاني من تحقيق الوفاق الوطني في أفغانستان مستقلة وغير منحازة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل بلغاريا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ستريسوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الرفيق الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن للشهر الحالي وأن أتمنى لكم كل النجاح في عملكم الهام .

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلادي العميق للطريقة الحكيمة والقديرة التي أدارت بها السفيرة أبسا كلود ديالو ، ممثلة السنغال ، أعمال رئاسة المجلس في شهر آذار/مارس .

إن الفترة الزمنية التي انقضت منذ انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان تدل بجلاء على أن شعب أفغانستان وحكومته الشرعية في وضع يمكنهما من الدفاع عن استقلال بلدهما وسيادته وسلامته الاقليمية ضد المحاولات الرامية الى تغيير مجرى الاحداث بسبل الحرب والعدوان من الخارج .

ومن الضروري الآن أكثر مما مضى الاستفادة من جميع الفرص لتسوية الخلافات الداخلية في أفغانستان عن طريق الوسائل السلمية . وفي هذا الصدد ، يجدر تشجيع حكومة أفغانستان في صبرها ومثابرتها وعزمها على انتهاجها الثابت ، حتى في اللحظات العسيرة ، لسياستها القائمة على المصالحة الوطنية ، ويجدر الترحيب بها . ولابد من شجب رفض الدعوة إلى وقف إطلاق النار الفوري باعتباره الأساس لمزيد من الخطوات السلمية صوب التسوية لصالح جميع الأطراف . إن المناورات السياسية القصيرة النظر ، مثل تشكيل ما يسمى بالحكومة المؤقتة خارج أفغانستان مؤخرا - والتي فشلت ، وهذا لا يثير الاستغراب ، في الحصول على التأييد التام ، وحتى تأييد الذين تدّعي أنها تمثلهم - والمحاولات الرامية إلى حسم الصراع بالقوة ، لا يمكن إلاّ أن تضر بفرص تحقيق تسوية مبكرة عادلة وقابلة للتطبيق . والمسلحون المتطرفون الذين يتم تجنيدهم وتجميعهم وتدريبهم في الخارج ، ومدهم بالإمدادات من الخارج ، ويقومون ، بتشجيع من مؤيديهم في المنطقة وما وراء البحار ، بتصعيد آخر للصراع العسكري . والتقارير المستمرة عن التورط الخارجي المباشر في الأعمال العدائية لا يمكن إلاّ أن تبعث على بالغ القلق .

وفي البيان التفصيلي الذي أدلى به سعادة السيد عبد الوكيل ، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية أفغانستان ، في ١١ نيسان/ابريل ، لفت انتباه المجلس إلى الحالة الخطيرة التي تتطور بسبب التدخل الخارجي المتزايد في الشؤون الداخلية لبلده الذي هو عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة . وتطالب جمهورية بلغاريا الشعبية بالوقف الفوري لكل هذا التدخل . إن هذه التطورات المزعجة تفرض تهديدا محسوسا على السلم والأمن في المنطقة وفي العالم . كما أنها تتعارض مع اتفاقات جنيف بخصوص أفغانستان المؤرخة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ . ونرحب بحقيقة أن جمهورية أفغانستان واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ملتزمان التزاما صارما بنصيبهما من التعهدات النابعة من اتفاقات جنيف ، وندعو جميع الأطراف الأخرى الموقّعة على الاتفاقات أن تتبنى نفس النهج دونما إبطاء .